الفصل السادس

سلوك طريق التطور السياسي للاشتراكية ذات الخصائص الصينية بثبات لا يتزعزع، والدفع المتواصل للتحسن والتطور الذاتيين للنظام السياسي.

يجب الالتزام بالاتجاه السياسي الصحيح، وسلوك طريق التطور السياسي للاشتراكية ذات الخصائص الصينية بثبات لا يتزعزع. فمنذ بدء تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي، أحرز حزبنا – من خلال قيادة أبناء الشعب والاتحاد معهم – تقدمًا هامًّا في تطوير السياسة الديمقراطية الاشتراكية، كما نجح في شق طريق للتطور السياسي للاشتراكية ذات الخصائص الصينية والمثابرة عليه؛ مما حدد الاتجاه الصائب لتحقيق أوسع ديمقراطية شعبية. ويؤكد الدستور ويُجسِّد الأفكار الجوهرية والمضامين الرئيسية والمتطلبات الأساسية لطريق التطور السياسي هذا، مع العلم بأنَّ جواهرها الروحية تترابط ترابطًا وثيقا وتتواصل وتتدافع. ولا بُدَّ لنا من التمسك البعيد الأمد، والتطبيق الشامل، والتطوير المتواصل للنظم والمبادئ التي يقرها الدستور، بما فيها النظام الأساسي والمهمة الأساسية للصين، والنواة القيادية والأفكار المرشدة لها، ونظام الدولة المتمثل في الدكتاتورية الشعبية الديمقراطية التي تقودها الطبقة العاملة، ويتخذ تحالف العمال والفلاحين أساسًا لها، ونظام الحكم المتجسد في نظام مجلس نواب الشعب، ونظام التعاون متعدد الأحزاب والتشاور السياسي تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني، ونظام الحكم الذاتي الإقليمي القومي ونظام الحكم الذاتي للجماهير في الوحدات القاعدية، والجبهة الوطنية المتحدة، ومبدأ النظام القانوني الاشتراكي، ومبدأ نظام المركزية الديمقراطية، ومبدأ احترام وضمان حقوق الإنسان، وغيرها.

«خطاب الرئيس الصيني في احتفال مختلف الأوساط بالعاصمة بكين بمناسبة الذكرى الثلاثين لإصدار وتنفيذ الدستور المعمول به حاليًا» (يوم ٤ ديسمبر عام ٢٠١٢) «صحيفة الشعب اليومية» في يوم ٥ ديسمبر عام ٢٠١٢.

إنَّ مفتاح التمسك بطريق التطور السياسي للاشتراكية ذات الخصائص الصينية يكمن في ضرورة المثابرة على التوحيد العضوي بين التمسك بقيادة الحزب وكون الشعب سيدًا للدولة وحكم الدولة بالقانون، ووجوب توسيع الديمقراطية الاشتراكية وتنمية الحضارة السياسية الاشتراكية، باتخاذ ضمان كون الشعب سيدًا للدولة أساسًا، واعتبار زيادة حيوية الحزب والدولة وتعبئة حماسة الشعب هدفًا. ولا بُدَّ لنا من التمسك بالمفهوم الدستوري المتمثل في أنَّ كل السلطة في الدولة هي ملك للشعب، وتعبئة وتنظيم أبناء الشعب على أوسع نطاق لممارسة سلطة الدولة بواسطة مجالس نواب الشعب على مختلف المستويات، وإدارة شئون الدولة والشئون الاجتماعية وإدارة القضايا الاقتصادية والثقافية عبر مختلف القنوات ومن خلال الأشكال المتعددة وفقًا للأحكام المنصوص عليها في الدستور والقوانين، لنعمل سويًّا على بنائها ونتمتع بثمارها ونطورها بجهودنا المشتركة، بصيرورتنا أسيادًا للبلاد والمجتمع ومقررين لمصيرنا. وينبغي ضمان أن يمارس مجلس نواب الشعب سلطة الدولة بصورة موحدة، ويجب تحقيق التقسيم المعقول للعمل والتنسيق المتبادل فيما بين سلطة صنع القرار والسلطة التنفيذية وسلطة المراقبة، طبقًا لمبدأ نظام المركزية الديمقراطية ونظام سلطة الدولة وقواعد نشاطاتها التي يحددها الدستور؛ لضمان أن تمارس أجهزة الدولة سلطتها وتؤدي واجباتها على ضوء الصلاحيات والإجراءات القانونية، وأن تنظم جميع الشئون على نحو موحد وفعال. ومن الضروري لنا المعالجة الصحيحة للعلاقة بين السلطات المركزية والمحلية والعلاقة بين القوميات والعلاقة بين مصالح مختلف الأطراف طبقًا للأنظمة والمبادئ الواردة في الدستور، وتعبئة كافة العوامل الإيجابية، وتوطيد وتطوير الوضع السياسي المتصف بالديمقراطية والوحدة والحيوية والنشاط والاستقرار والتناغم. وينبغي لنا أن نستجيب للمتطلبات الجديدة الداعية لتوسيع الديمقراطية الشعبية وحفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن نعمل على دفع إصلاح الهيكل السياسي بشكل نشيط وسليم، وتطوير الديمقراطية الشعبية الأكثر اتساعًا ووفرة واكتمالاً، وإظهار تفوق النظام السياسي الاشتراكي في الصين بصورة مستفيضة، والدفع المتواصل للتحسن والتطور الذاتيين للنظام السياسي الاشتراكي.

«خطاب الرئيس الصيني في احتفال مختلف الأوساط بالعاصمة بكين بمناسبة الذكرى الثلاثين لإصدار وتنفيذ الدستور المعمول به حاليًا» (يوم ٤ ديسمبر عام ٢٠١٢) «صحيفة الشعب اليومية» في يوم ٥ ديسمبر عام ٢٠١٢.

ينبغي لنا أن نتمسك بدور الحزب كنواة قيادية في السيطرة على الوضع العام والتنسيق بين مختلف الأطراف، وأن نثابر على حكم الدولة بالقانون كسياسة أساسية، وممارسة السلطة طبقًا للقانون كأسلوب أساسي، وأن نعمل على خير وجه على تحويل آراء ومواقف الحزب إلى إرادة الدولة عن طريق الإجراءات القانونية، وتحويل الشخصيات المرشحة من منظمات الحزب إلى قادة لأجهزة سلطة الدولة، وتطبيق قيادة الحزب للدولة والمجتمع من خلال أجهزة سلطة الدولة، ودعم أجهزة السلطة والدوائر الإدارية والأجهزة القضائية والأجهزة النيابية للدولة في أداء أعمالها بصورة مستقلة ومسئولة وبشكل متناسق ومتوافق على ضوء الدستور والقوانين. ويتعين على منظمات الحزب والكوادر القياديين الحزبيين بمختلف المستويات، أن يتقدموا غيرهم في ممارسة الحكم بالقانون بصورة صارمة، والاستمرار في رفع القدرة والمستوى لممارسة السلطة طبقًا للقانون، ودفع عملية مأسسة وشرعنة مختلف النشاطات لإدارة الدولة قُدُمًا. وعلى الكوادر القياديين بمختلف المستويات أن يرفعوا قدراتهم على تعميق الإصلاح ودفع التنمية ومعالجة التناقضات والحفاظ على الاستقرار باستخدام عقلية الحكم بالقانون وأسلوبه، وأن يبذلوا جهودهم في دفع تشكيل بيئة جيدة للحكم بالقانون، حيث نعمل فيها طبقًا للقانون ونلجأ إلى القانون عند مواجهة أية مشاكل ونعالج المشاكل والتناقضات اعتمادًا على القانون؛ لكي ندفع مختلف الأعمال على مسار الحكم بالقانون. وعلينا أن نعمل على إكمال نظام تقييد ومراقبة ممارسة السلطة، فمن يمتلك السلطة يتحمل المسئولية، ومن يمارس السلطة يُرَاقَب، ومن يُهْمِل في أداء الواجب يُسْأَل، ومن يخالف القانون يُعَاقَب. كلُّ ذلك من أجل ضمان استخدام السلطة الممنوحة من الشعب، في السعي إلى تحقيق المصالح للشعب من البداية حتى النهاية وعلى الدوام.

«خطاب الرئيس الصيني في احتفال مختلف الأوساط بالعاصمة بكين بمناسبة الذكرى الثلاثين لإصدار وتنفيذ الدستور المعمول به حاليًا» (يوم ٤ ديسمبر عام ٢٠١٢) «صحيفة الشعب اليومية» في يوم ٥ ديسمبر عام ٢٠١٢

يتعين إكمال نظام تقييد ومراقبة ممارسة السلطة؛ حتى تخضع السلطة لرقابة الشعب وتمارس تحت أشعة الشمس، لضمان أن تمارس دوائر الدولة سلطتها في إطار الصلاحيات والإجراءات القانونية. وينبغي إتقان مكافحة الفساد باستخدام عقلية الحكم بالقانون وأسلوبه، وتعزيز التشريع الوطني لمكافحة الفساد، وتعزيز بناء القوانين واللوائح والأنظمة لمكافحة الفساد والدعوة إلى النزاهة داخل الحزب؛ لضمان الممارسة الثابتة للنظام القانوني. إنَّ سحب الحطب من تحت المِرْجَل خير من غَرْف المياه الساخنة من القِدْر ثم إعادتها إليه لمنعها من الغليان. لذلك؛ فمن اللازم الوقاية من الفساد ومعالجته بصورة فعالة من المنبع، وتعزيز تحليل القضايا النموذجية لإيجاد أمثلة نظامية منها، لتعميق الإصلاحات في المجالات والحلقات التي كثيرًا ما تبرز فيها مشاكل الفساد، وتقليل عقبات الهياكل وثغرات الأنظمة إلى أقصى حد. ويتعين تعزيز التقييد والرقابة على ممارسة السلطة، وحبس السلطة في قفص النظام، من أجل تشكيل آلية معاقبة لا يجرؤ أحدٌ بوجودها على الفساد، وآلية وقائية لا يمكن الفساد بوجودها، وآلية ضمان يتعسر الفساد بوجودها.

«خطاب الرئيس الصيني في الدورة الكاملة الثانية للجنة فحص الانضباط المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ٢٢ يناير عام ٢٠١٣).

تدعو اللجنة المركزية للحزب إلى ممارسة التقشف والاقتصاد بصورة صارمة ومعارضة البذخ والتبذير، الأمر الذي يحظى بدعم الجم الغفير من الكوادر والجماهير من صميم القلب. ومن اللازم أن تكون لذلك أعمال متلاحقة بلا انقطاع، ويجب الوقاية بحزم من التنفيذ الشكلي والتطبيق المؤقت، وتهيئة الضمان الأكيد لإنجاز كامل الأعمال من البداية حتى النهاية. إنَّ الاهتمام غير البالغ أو غير الحقيقي أو

غير المتواصل، هو اهتمام باطل. منذ فترة من الزمن، طرحت جهات مختلفة من المجتمع بنشاط مقترحات بَنَّاءة تجاه ذلك، الكثير منها يستحق الاهتمام. ولا بُدَّ من تمحيص الآراء المعقولة والاستفادة منها وتلخيص التجارب والدروس الخاصة بنا، واقتباس الطرق المفيدة من داخل البلاد وخارجها. أما الخطوة التالية، فيكمن مفتاحها في الإمساك الوثيق ببناء النظام كنقطة جوهرية، وبذل الجهود في بناء وإكمال منظومة أنظمة مجسمة وشاملة الأبعاد، باعتبار إكمال وتحسين نظم الضيافة الرسمية والميزانية المالية وتدقيق الحسابات والاختبارات والمساءلة والمراقبة والضمان وغيرها كركيزة، وكبح مختلف الظواهر المخالفة للنظام والانضباط والقانون كبحًا فعليًّا في عملية الاستهلاك على حساب الحكومة من خلال التقييد الثابت والتطبيق الصارم للنظام، والمراقبة والفحص الشديدين، وآلية العقوبات الشديدة.

ملاحظات الرئيس الصيني على «تحاليل ومقترحات الخبراء والعلماء حول كبح جماح الأكل والشرب على حساب الحكومة» المنشورة في «صحيفة الشعب اليومية» ووثائق أخرى (يوم ٢٢ فبراير عام ٢٠١٣).

ينبغي لنا أن نعمل على إكمال وتحسين خطة التشريع، وإبراز مركز ثقله، والتمسك بالدمج بين التشريع والتعديل والإلغاء، ورفع المستوى العلمي والديمقراطي للتشريع، وجعل القانون أكثر ملاءمة وفورية ومنهجية. ويتعين إكمال وتحسين آلية وإجراءات أعمال التشريع، وتوسيع المشاركة المنتظمة للجماهير فيها، والاستماع إلى آراء مختلف الفئات بصورة مستفيضة؛ لتمكين القانون من عكس متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدقة، وتنسيق علاقات المصالح على نحو أفضل وإظهار دور التشريع القائد والدافع.

«خطاب الرئيس الصيني في الدراسة الجماعية الرابعة لأعضاء المكتب السياسي للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ٢٣ فبراير عام ٢٠١٣).

لأجل المثابرة على القضاء العادل، فمن الضروري أن ننفذ أعمالاً كثيرة. وندعو إلى ضرورة بذل الجهود لتمكين جماهير الشعب من الشعور بالإنصاف والعدالة في كل قضية قضائية، ويجب على جميع الأجهزة القضائية أن تحسن أعمالها بالتمحور الوثيق حول هذا الهدف، مع مراعاة التركيز على معالجة المشكلات العميقة الأبعاد المؤثرة في العدالة القضائية، والمقيدة للقدرة القضائية.

«خطاب الرئيس الصيني في الدراسة الجماعية الرابعة لأعضاء المكتب السياسي للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ٢٣ فبراير عام ٢٠١٣).

في أثناء دفع إصلاح النظام الإداري، ينبغي التمسك بمبادئ العمل على نحو نشيط وسليم، والتقدم تدريجيًّا ومنح الأولوية للتنفيذ في المجالات ذات الظروف الناضجة، والتركيز على حل التناقضات الرئيسية والمشاكل الجوهرية، مع وضع تحويل الوظائف في مكان أكثر بروزًا؛ بغية توطيد منجزات الإصلاحات السابقة، وتركيز القوى على حل المشكلات الخطيرة في آنٍ واحدٍ. وفي هذه الناحية، يجب علينا أيضًا الاهتمام بحقيقة «أن الثمرة الناضجة تسقط تلقائيًّا، والماء الجاري يكوِّن السواقي» فعلينا أن ندفع الإصلاح أولاً في القطاعات ذات الشروط الناضجة والحاصلة على التوافقات، ونبدأ الإصلاح من المجالات القابلة للإصلاح. ويجب أن يتماشى البناء الفوقاني بلا انقطاع مع متطلبات تطور الأساس الاقتصادي، الأمر الذي يُعتبر عملية تحتاج إلى تعديل مستمر، ويستحيل إنجازها دفعة واحدة، أو حلّ كافة تعقيداتها من خلال إصلاح واحد. وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ بعض الإصلاحات تحتاج إلى الاستكشاف والوقت، فيمكننا زيادة تراكم التوافقات والخبرات ثم دفعها بعد نضج شروطها.

«خطاب الرئيس الصيني في الجلسة الكاملة الثانية للدورة الكاملة الثانية للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ٢٨ فبراير عام ٢٠١٣).

أينما تتحول وظائف الحكومة، يجب مسايرة بناء الحكم بالقانون بذلك الاتجاه أيضًا. ومن أجل إبراز دور الحكم بالقانون في إرشاد ومعايرة تحويل وظائف الحكومة، لا ينبغي الاهتمام بتثبيت المنجزات المتحققة في تحويل وظائف الحكومة عن طريق وضع قوانين ولوائح جديدة وإرشاد ودفع الأعمال التالية لتحويل وظائف الحكومة فحسب، بل ينبغي الاهتمام أيضًا بإزاحة العوائق أمام تحويل وظائف الحكومة من خلال تعديل أو إلغاء القوانين واللوائح القائمة غير المناسبة. لن يتم تحويل وظائف الحكومة على نحو أفضل إلا بالسماح للشعب بمراقبة السلطة، وجعل السلطة تمارس تحت أشعة الشمس، وممارسة الإدارة طبقًا للقانون. ومن الضروري دفع بناء الحكومة المُدارة بالقانون، والتمسك بالتحكم في السلطة وإدارة الأمور والكوادر بالنظام، وإكمال وتحسين نظام علانية الشئون الحكومية، وتحقيق أن من يمتلك السلطة يتحمل المسئولية، ومن يمارس السلطة يُرَاقَب، ومن يخالف القانون يُسْأَل.

«خطاب الرئيس الصيني في الجلسة الكاملة الثانية للدورة الكاملة الثانية للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ٢٨ فبراير عام ٢٠١٣).

من اللازم أن نتمسك بمبادئ المعالجة الفرعية والجذرية في آنٍ واحدٍ، والمعالجة الشاملة والجمع بين المعاقبة والوقاية مع التركيز على الوقاية، لمكافحة الفساد ومسبباته بصورة أكثر علمية وفعالية، والدفع الشامل لبناء نظام معاقبة الفساد والوقاية منه. ومن الضروري تقوية بناء القوانين واللوائح والأنظمة داخل الحزب فيما يتعلق بمكافحة الفساد والدعوة إلى النزاهة، وتعزيز التشريعات الوطنية لمكافحة الفساد، والارتقاء بقوة تنفيذ القوانين والأنظمة لمكافحة الفساد، لضمان الدوران الثابت للقوانين والأنظمة، وتشكيل منظومة لمكافحة الفساد تتميز بالمضامين العلمية والإجراءات المشددة والتناسق المتكامل والفعالية والجدوى في أسرع وقت ممكن. ومن الواجب تعزيز تحليل القضايا النموذجية لإيجاد أمثلة نظامية منها لتعميق الإصلاح في المجالات والحلقات التي تكثر فيها مشاكل الفساد، من أجل تقليل قصور الهياكل وثغرات النظام إلى أقصى حد، وتوسيع مجالات الأعمال للوقاية من الفساد ومعالجته من المنبع، وجرف التربة المغذية لنشوء وانتشار ظواهر الفساد باستمرار، عن طريق تعميق الإصلاح.

«خطاب الرئيس الصيني في الدراسة الجماعية الخامسة لأعضاء المكتب السياسي للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ١٩ إبريل عام ٢٠١٣).

إنَّ الديمقراطية التشاورية هي شكل خاص وتفوق فريد للسياسة الديمقراطية الاشتراكية للصين، وتجسيد مهم للخط الجماهيري للحزب في المجال السياسي. إنَّ دفع الديمقراطية التشاورية يساعد على إكمال وتحسين مشاركة الشعب المنتظمة في السياسة، وتكثيف علاقة اللحم والدم بين الحزب وجماهير الشعب، وتحفيز علمية وديمقراطية صنع القرارات.

«إيضاح حول (قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عدة مسائل هامة تتعلق بتعميق الإصلاح على نحو شامل)» (يوم ٩ نوفمبر عام ٢٠١٣) «صحيفة الشعب اليومية» في يوم ١٦ نوفمبر عام ٢٠١٣

يجب بناء منظومة للديمقراطية التشاورية، معقولة الإجراءات وكاملة الحلقات، وتوسيع قنوات التشاور في أجهزة سلطة الدولة ومنظمات المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني والأحزاب والمنظمات الشعبية والمنظمات القاعدية والاجتماعية، وإجراء المشاورات التشريعية والإدارية والديمقراطية والسياسية والاجتماعية بصورة معمقة، وإظهار الدور الهام للجبهة المتحدة في الديمقراطية التشاورية، ودور المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني كقناة رئيسية مهمة للديمقراطية التشاورية، وإكمال وتحسين منظومة أنظمة المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني ومعايرة محتويات المشاورات وإجراءاتها، وتوسيع أشكال الديمقراطية التشاورية، وتنظيم المشاورات حول الفصلات المختصة والمشاورات بين الأطراف النظيرة والمشاورات العابرة للقطاعات والمشاورات حول معالجة الاقتراحات بصورة أكثر نشاطًا وانتظامًا، وزيادة كثافة المشاورات ورفع فعاليتها.

«إيضاح حول (قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عدة مسائل هامة تتعلق بتعميق الإصلاح على نحو شامل)» (يوم ٩ نوفمبر عام ٢٠١٣) «صحيفة الشعب اليومية» في يوم ١٦ نوفمبر عام ٢٠١٣.

إنَّ سياسات حزبنا تتوافق مع قوانين دولتنا من حيث الجوهر؛ لأنَّ جميعها انعكاس للإرادة الأساسية لشعبنا. وتُعتبر سياسات الحزب رائدًا ومرشدًا لقوانين الدولة، ومستندًا للتشريع ومرشدًا هامًّا لتنفيذ القانون والقضاء. فينبغي لنا إتقان تحويل مواقف وآراء الحزب إلى إرادة الدولة وتشكيل شرائع عن طريق الإجراءات القانونية، وضمان التطبيق الفعال لسياسات الحزب بالقانون وتمكين الحزب من إظهار دوره كنواة قيادية في السيطرة على الوضع العام والتنسيق بين مختلف الأطراف. وبعد صيرورة سياسات الحزب قوانين للدولة، يُعَدُّ تنفيذ القانون بمثابة تطبيق لإرادة الحزب، وتصريف الأمور وفقًا للقانون بمثابة تنفيذ لسياسات الحزب. إنَّ الحزب لا يقود الشعب في سَنِّ الدستور والقوانين فحسب، بل في تنفيذها أيضًا، فلا بُدَّ للحزب ذاته أن يؤدي نشاطاته في إطار الدستور والقوانين، لكي يكون الحزب قائدًا للتشريع وضامنا لتنفيذ القوانين ورائدًا في الالتزام بالقانون. ويجب على ممارسي الشئون السياسية والتشريعية، الحفاظ بوعي على سلطة سياسة الحزب وقانون الدولة وضمان تنفيذهما الصحيح الموحد، دون اعتبار أحدهما متعارضًا مع الآخر أو الفصل بينهما. وإذا ظهرت تناقضات بين الطرفين، فمن الضروري بذل الجهود في إتقان عمل التنفيذ الصحيح الموحد.

«خطاب الرئيس الصيني في اجتماع العمل المركزي حول الشئون السياسية والتشريعية» (يوم ٧ يناير عام ٢٠١٤).

لقد قامت الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني بتخطيط هام لإصلاح النظام القضائي؛ تعبيرًا عن بالغ اهتمام لجنة الحزب المركزية بهذا الإصلاح. ويعد إصلاح النظام القضائي جزء هام من إصلاح النظام السياسي، ويتحلَّى بمغزى هام للغاية بالنسبة لدفع تحديث نظام حكم الدولة والقدرة على حكمها. فعلى أجهزة القضاء والأمن العام تقوية القيادة وتوحيد الجهود في الدفع والسعي نحو تحقيق الفعالية الملموسة؛ للإسراع بخطوات بناء نظام قضائي اشتراكي عادل وعالي الفعالية وموثوق به.

«خطاب الرئيس الصيني في اجتماع العمل المركزي حول الشئون السياسية والتشريعية» (يوم ٧ يناير عام ٢٠١٤).

إنَّ ماهية النظام القضائي المعمول به في أية دولة، تتوقف في نهاية التحليل على ظروفها الداخلية. والمهم في تقييم النظام القضائي لأية دولة هو ما إذا كان هذا النظام يتطابق مع ظروفها الداخلية، وما إذا كان في استطاعته حل المشكلات الواقعية المحلية. وقد أثبتت الممارسات أنَّ النظام القضائي في الصين يتماشى من حيث الأساس مع ظروفها الداخلية ويستجيب لمتطلباتها التنموية، فمن اللازم تعزيز الثقة بنظامنا القضائي الاشتراكي ذي الخصائص الصينية وتقوية الصلابة السياسية.

في الوقت نفسه، من الضروري تطوير وتحسين النظام القضائي للصين بصورة مستمرة خلال مسيرة الإصلاح أيضًا. إنَّ المشكلات البارزة الحاصلة في عملية تنفيذ القوانين والسلطة القضائية، ترجع إلى أسباب متعددة النواحي، لكن الكثير منها تتعلق بالهيكل القضائي وآلية العمل غير المعقولين. على سبيل المثال، تتقيد الأجهزة القضائية بالسلطات المحلية من حيث الموارد البشرية والمالية والمادية، فمن السهل أن تتعرض الأنشطة القضائية لتشويشات، وتبرز مشكلة النظام القضائي ذي الصفات الإدارية، والمتمثلة في أنَّ القاضي ليس مُقَرِّرًا إصدار الأحكام، وأنَّ مقرر إصدار الأحكام ليس قاضيًا؛ ويُدار العاملون في مجال القضاء على غرار الموظفين الحكوميين العاديين؛ الأمر الذي لا يساعد في تعزيز المزايا المهنية وضمان نوعية معالجة القضايا، وقد ساهم عدم العلانية وعدم الشفافية القضائية، في فسح مجال للعمل في الخفاء، وغيرها. وهذه المشكلات كلها لا تؤثر على تفعيل وظائف القضاء في المساعدات الحقوقية، وتحديد هوية صاحب الحق ووقف النزاع، وتقييد السلطة العامة فحسب، بل تؤثر سلبيًّا على تحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعيين أيضًا. ومن أجل معالجة هذه المشكلات، لا بُدَّ من الاعتماد على تعميق إصلاح النظام القضائي.

«خطاب الرئيس الصيني في اجتماع العمل المركزي حول الشئون السياسية والتشريعية» (يوم ٧ يناير عام ٢٠١٤).

إنَّ تعميق إصلاح النظام القضائي يتطلب أولاً التمسك بالاتجاه السياسي الصحيح. لقد قلتُ أنَّ تعميق الإصلاح على نحو شامل يهدف إلى تطوير قضايا الحزب والشعب بصورة أحسن، بدلاً من مجاملة تصفيق وهتاف من قبل البعض، ناهيك عن تكبيل أنفسنا بالنظريات أو وجهات النظر الغربية، بل يجب المثابرة على الانطلاق من ظروف الصين الخاصة ومن المتطلبات الحقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إنَّ كلامي هذا ينطبق على وجه الخصوص، على إصلاح النظام القضائي. إنَّ الهدف من تعميق إصلاح النظام القضائي هو التمسك بقيادة الحزب وإظهار خصائص النظام القضائي للصين ودفع الإنصاف والعدالة الاجتماعيين على نحو أفضل. ومن الضروري أن يتطابق الإصلاح الحازم في أي مجال مع هذا الاتجاه، ويجب إصلاحه حال توفر الظروف؛ ولن نقوم بالإصلاح في أي مجال لا يتوافق مع هذا الاتجاه، ولا يجوز الإصلاح فيه. إنَّ التقليد البسيط والنقل الآلي للأشياء الأجنبية لا يؤديان إلا إلى عدم تأقلمها في البلاد، وحتى ظهور أخطاء هدامة في القضايا الأساسية.

«خطاب الرئيس الصيني في اجتماع العمل المركزي حول الشئون السياسية والتشريعية» (يوم ٧ يناير عام ٢٠١٤).

إنَّ أحد الأهداف الهامة لتعميق إصلاح الهيكل القضائي هو رفع مصداقية القضاء؛ لإظهار دور القضاء في صيانة الإنصاف والعدالة الاجتماعيين إظهارًا حقيقيًّا كآخر خط دفاعي. يجب تركيز القوى على معالجة المسائل ذات الأبعاد العميقة التي تؤثر على العدالة القضائية وتقيد القدرة القضائية، وإزاحة العقبات من حيث الهيكل والآلية والضمان من النواحي الثلاث المتمثلة في ضمان ممارسة السلطة القضائية والنيابية وفقًا للقانون وبصورة مستقلة وعادلة، وإكمال آلية ممارسة السلطة القضائية وإكمال وتحسين نظام الضمان القضائي لحقوق الإنسان.

«خطاب الرئيس الصيني في اجتماع العمل المركزي حول الشئون السياسية والتشريعية» (يوم ٧ يناير عام ٢٠١٤).

إنَّ بناء نظام لإدارة العاملين في مجال القضاء، متفقًا مع الخصائص المهنية، يحتل مكانة أساسية في تعميق إصلاح الهيكل القضائي، فلا بُدَّ من الإمساك به كـ«مقود يرتبط بأنف ثور» إنَّ الأنشطة القضائية تتصف بطبيعة وقانون خاص، وتعد السلطة القضائية بمثابة سلطة التقدير وسلطة الحكم لحقائق القضايا والقانون، فالمطلوب من العاملين في مجال القضاء أن يتحلوا بالتجارب التطبيقية والاجتماعية المناسبة، ويتمتعوا بالمؤهلات التخصصية القانونية والأخلاق المهنية القضائية الحسنة.

«خطاب الرئيس الصيني في اجتماع العمل المركزي حول الشئون السياسية والتشريعية» (يوم ٧ يناير عام ٢٠١٤).

تتطلب مكافحة الفساد ضرورة تشديد الرقابة والسيطرة على ممارسة السلطة. ومن أجل حبس السلطة في قفص النظام، يجب أولاً إتقان بناء القفص. إذا كان هيكل القفص رخوا جدًّا، أو إذا كان بابه غير محكم الغلق لدرجة إمكانية الدخول إليه والخروج منه بحرية رغم حسن بنائه؛ فلن يفيد شيئًا. لقد اتخذنا سلسلة من الإجراءات التي تشمل إظهار دور الهيئات المنتدبة لفحص الانضباط والرقابة، وتعزيز وتحسين أعمال الجولات التفقدية، وإنشاء نظام للحديث التنبيهي مع الكوادر القياديين وتطهير القنوات لإتاحة الإبلاغ والرقابة من قبل جماهير الشعب، وإظهار دور الرأي العام بما فيه شبكة الإنترنت، في الرقابة. والاتجاه المرشد الهام للإجراءات المذكورة أعلاه، هو الإجادة في بناء القفص وتشديد الرقابة.

«خطاب الرئيس الصيني في الدورة الكاملة الثالثة للجنة فحص الانضباط المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ١٤ من يناير عام ٢٠١٤).

انطلاقًا من الحقيقة الواقعية، فإنَّ المشكلات المؤثرة على فعالية مكافحة الفساد تتركز في مشكلتين: إحداهما، عدم اكتمال نظام وآلية مكافحة الفساد وتشتت وظائف الأجهزة وعجزها عن تشكيل قوة مشتركة للرقابة؛ والأخرى، هي تأثر بعض القضايا بعوامل مختلفة، حتى يصعب التحقيق فيها ومعالجتها بحزم، وتكرار حدوث

قضايا الفساد في بعض المناطق، دون إتقان محاسبة المسئولين عنها على نحو فعال. ومن أجل معالجة المشاكل القائمة، يستحسن الاعتماد على النظام.

«خطاب الرئيس الصيني في الدورة الكاملة الثالثة للجنة فحص الانضباط المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ١٤ يناير عام ٢٠١٤).

من أجل تقوية فعالية تقييد ومراقبة السلطة، فمن الضروري ضمان الاستقلالية النسبية والثقة، لسلطة الرقابة لدى لجان فحص الانضباط على مختلف المستويات. وقد أشارت الدورة الكاملة الثالثة للجنة الحزب المركزية الثامنة عشرة إلى وجوب دفع عمليات تفصيل وبرمجة ومأسسة نظام القيادة المزدوجة لعمل فحص الانضباط الحزبي، وتعزيز قيادة لجنة فحص الانضباط الأعلى لنظيرتها الأدنى؛ وأكدت بوضوح على ضرورة الاعتماد من حيث الأساس على قيادة لجان فحص الانضباط الأعلى عند التحقيق في قضايا الفساد ومعالجتها، والاعتماد على هذه اللجان بالاشتراك مع الدوائر التنظيمية المعنية في ترشيح واختبار الأمناء ونوابهم للجان فحص الانضباط على مختلف المستويات؛ وذلك يساعد في المثابرة على قيادة الحزب لأعمال مكافحة الفساد والتمسك بمبدأ إدارة الحزب للكوادر، ويساعد كذلك في ضمان ممارسة سلطة الرقابة للجان فحص الانضباط، ويساهم في تعزيز القوة لأعمال مكافحة الفساد.

«خطاب الرئيس الصيني في الدورة الكاملة الثالثة للجنة فحص الانضباط المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ١٤ يناير عام ٢٠١٤).

من الضروري تشديد التقييد للسلطة، والتفكيك المعقول لها، وتوزيعها بشكل علمي، على أن تمارس السلطات مختلفة الطبيعة من قبل مختلف الأجهزة والوحدات والأشخاص، لتشكيل تركيبة علمية للسلطة وآلية علمية لممارستها، ويجب تعزيز الرقابة، وتركيز القوى على تحسين الرقابة على الكوادر القياديين ولا سيما المسئولين الأوائل في ممارسة السلطة، وتشديد الرقابة الداخلية في المجموعات القيادية، وتشديد الرقابة الإدارية وتشديد الرقابة بتدقيق الحسابات والرقابة من

خلال الجولات التفقدية. ومن الضروري أن تغطي الرقابة – بواسطة الهيئات المنتدبة من لجان فحص الانضباط – كافة أجهزة الحزب والدولة، وأن تغطي الرقابة – من خلال الجولات التفقدية – كل الوحدات المحلية والدوائر والمؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية. ويتعين تعزيز نظام العلانية، ودفع تنفيذ نظام قائمة الصلاحيات في الحكومات المحلية على مختلف المستويات وأجهزتها العملية، وإعلان عملية ممارسة السلطة وفقًا للقانون؛ لجعل السلطة تُمَارَس تحت أشعة الشمس، والسماح للجمِّ الغفير من الكوادر والجماهير بالرقابة علنًا على السلطة لضمان ممارستها الصحيحة.

«خطاب الرئيس الصيني في الدورة الكاملة الثالثة للجنة فحص الانضباط المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ١٤ يناير عام ٢٠١٤).

الأمر المهم جدًّا لإصلاح نظام وآلية مكافحة الفساد هو تحديد المسئوليات ووضعها موضع التنفيذ. وبدون التأكيد على المسئولية، ولا مساءلة متحمليها فقد يصبح النظام – مهما كان عقلانيًّا – نِمّرًا من ورق أو فزاعة من قش.

«خطاب الرئيس الصيني في الدورة الكاملة الثالثة للجنة فحص الانضباط المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ١٤ يناير عام ٢٠١٤).

لأجل جرف التربة المغذية لنشوء وانتشار ظواهر الفساد باستمرار، يلزم تعميق الإصلاح في مختلف المجالات. الاستعداد يضمن النجاح، والارتجال يؤدي إلى الفشل. لقد لاحظنا من التجارب التاريخية أنَّ الإصلاح عملية تهدم القديم وتبني الجديد، وإن لم نهتم بالتكميل والربط أو التوقيت والخطوات؛ فستظهر بسهولة الشقوق والثغرات على النظام والآلية أيضًا؛ مما يوفر فرصًا للبعض للسعي وراء الريع والفساد. وقد شهدنا تلك الظواهر بعد بدء تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج، فهناك أشخاص سعوا وراء مصالحهم الذاتية واختلسوا أموالاً حكومية مستغلين فوارق التغيير والتوقيت عند تحويل النظام من القديم إلى الجديد. كم عدد الذين سَمِنُوا من فوائد نظام التسعيرة ثنائي الدرجة؟ وكم عدد الذين سَمِنُوا أيضًا من ثمار إعادة هيكلة

المؤسسات المملوكة للدولة؟ اذكرْ تجارب الماضي؛ تستفد منها في المستقبل. يجب إيلاء المزيد من الاهتمام للإصلاح من حيث المنهجية والعمومية والتناسق، ومواكبة ذلك مع التفكير والتخطيط والتنفيذ للوقاية من الفساد، تجنبًا لظهور فراغ نظامي، وسد كل ثغرة فساد قد تظهر، وضمان الدفع الصحي والسلس للإصلاح.

«خطاب الرئيس الصيني في الدورة الكاملة الثالثة للجنة فحص الانضباط المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني» (يوم ١٤ يناير عام ٢٠١٤).

●●●

obeikandl.com